بسبب تكاليف الانتاج العالية

هجرة غير مسبوقة لفلاحي واسط من الريف إلى المدينة

واسط / محمد العلي

لم تعد مقولة "الفلاح والأرض عاشقان متحابان" موجودة الآن بين فلاحي واسط الذين بدت الظروف تقسو عليهم حاليا بسبب الكثير من الإجراءات التي أثقلت كاهل الفلاح العراقي عموما ، ما جعل أن يكون بينه وبين حبيبته الأرض نفوراً لتعقبه هجرة غير مسبوقة نحو المدينة وبذلك يدق ناقوس الخطر في ميدان القطاع الزراعي الذي يعد ثاني مورد لدعم الاقتصاد العراقي بعد النفط.

الهجرة غير المسبوقة لفلاحي واسط نحو المدينة التي باتت واضحة الآن ولدت انخفاضاً كبيرا في الإنتاج الزراعي خلال السنوات الأخيرة ، وأعتبرها مقربون من هذه الشريحة مشكلة حقيقية تلقي بظلالها على المدينة والريف ، بينما قلل مسؤولون في القطاع الزراعي بالمحافظة من أهمية ذلك وعدوه أمرا مؤقتا مرتبطا بالواقع الحالي الذي يعيشه العراق.

السيد فاضل عباس راضي الزاملي رئيس الاتحاد المحلي للجمعيات الفلاحية التعاونية في المحافظة قال " صرنا نقف اليوم أمام مشكلة حقيقة تتمثل بترك الأراضي الزراعية من قبل الفلاحين وعدم استغلالها لأسباب مختلفة.

وأضاف " حصلت هناك هجرة واضحة خلال العام الحالي والعام الذي سبقه من الريف إلى المدينة ما جعل المئات من الدونمات تترك من دون زراعة خصوصا وان هناك أراض مستصلحة وجيدة الإنبات.

وربط تلك الهجرة بالإجراءات التي وصفها بـ" القاسية " التي صارت تمارس ضد الفلاح وفي مقدمتها ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية وزيادة بدلات الإيجار من ٥٠٠ دينار للدونم الواحد إلى خمسة آلاف دينار وزيادة أسعار الأسمدة الكيماوية وبلوغ الطن الواحد منها نحو ثلاثمائة ألف دينار بعد أن كان سعر الطن ثمانون ألف دينار إضافة إلى شحتها والأمر نفسه بالنسبة للمبيدات.

وتابع ليس من المعقول أن يرتفع سعر الساحبة الزراعية مثلاً من ١٥ مليوناً إلى ٤٩ مليوناً والحاصدة من ٢٥ مليوناً إلى ٧٧ مليوناً وكلاهما من أهم ما يحتاج إليه الفلاح وكذلك الحال بالنسبة للمعدات الزراعية الأخرى التي شهدت أسعارها زيادات غير طبيعية.

وأوضح أن استثمار الأراضي الزراعية من قبل الفلاح يتم في أكثر من صيغة فهناك الاستثمار الخاص أي بمعني أن ملكية الأرض تعود للفلاح نفسه أو ما يعرف " الطابو الزراعي " والنوع الآخر من الاستثمار هو طريقة الإيجار السنوي من الدولة وأيضا له قواعد وأنظمة تحدده وهو يشمل المساحات الكبيرة والنوع الثالث هو العقود الذي تحدد فيه المساحة بأربعين دونما فقط.

وأضاف أن لشحة الوقود وعدم توفره بكميات كافية للمعدات الزراعية مثل الحاصدات والجرارات وطواقم الضخ كان من أسباب تلك الهجرة.

ولفت الانتباه إلى أن حصة الفلاح الواحد من زيت الكاز بمعدل ثلاثة لترات لكل دونم بحسب التعليمات التي أقرتها غرفة العمليات الزراعية المركزية المشتركة بالمحافظة الموسم الماضي وهي قليلة ما يدفعه لطرق أبواب السوق السوداء وهو ما يثقل كاهله ، مضيفا أن شحة زيت الكاز في المحافظة أدى إلى حرمان الفلاحين من حصصهم هذه رغم قلتها.

وأوضح أن ٨٥٪ من الأراضي الزراعية بالمحافظة تعتمد على الري بالضخ ما يعني أن تلك المضخات تحتاج إلى وقود الديزل لتشغيلها.

وتبلغ المساحة الكلية للأراضي الزراعية في واسط (٦٦٠١٠٦٠) دونما والمساحة الصالحة للزراعة منها تبلغ (٢٥٥٦٦٢٦) دونما، منها (٤٧٨٤٨٧) دونما أراض مستصلحة كليا و (١٥١٥٥٠) دونما أراض شبه مستصلحة.

وتقدر مساحة الأراضي غير الصالحة للزراعة في المحافظة ب (٢٠٣٥٤٨٩) دونما.

فيما اعتبر الزاملي قضايا المنازعات التي تتعلق بملكية الأرض في أعقاب سقوط النظام السابق دون حسمها إلى الآن برغم مرور أكثر من اربع سنوات سببا بالغ الأهمية في تدني مستوى الإنتاج الزراعي لكون تلك الأراضي لم تستغل بعد بسبب المشاكل المثارة عليها.

وربط ذلك بالأراضي التي كانت تعود لأقطاب النظام السابق والتي تبلغ مساحتها نحو ٩٢ ألف دونم موزعة في عموم محافظة واسط وجميعها اراض مستصلحة استصلاحا كاملا وذات إنتاجية عالية.

وتتوزع تلك المساحات بواقع ٥٢ ألف دونم في ناحية الدبوني إلى الشمال من الكوت و ٢٠ ألف دونم في الحفرية إلى الشمال من الكوت أيضا ومثلها في الدجيلة التي تقع جنوب شرق الكوت.

كان وفد مثل شيوخ عشائر واسط طالب البرلمان العراقي خلال شهر آب عام ٢٠٠٦ إيجاد حل لمشكلة الأراضي الزراعية المجمدة منذ النظام السابق.

وجاء ذلك الطلب خلال لقاء وفد من رؤساء عشائر واسط مع النائب الأول لرئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية الذي وعد بتلبية مطالب الوفد من خلال لجنة الزراعة في البرلمان ووزارتي الزراعة والري لإيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلة.

لكن رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية في واسط قال انه إلى الآن لم يتخذ الإجراء المناسب بصدد تلك الأراضي وطالب الحكومة الإسراع بحسم تلك المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها فيما اعتبر أحد الضرورات المشجعة للفلاح على الزراعة حصوله على المنح من الدولة لا نشاء مشاريع زراعية متطورة وإلغاء فكرة الهجرة من الريف إلى المدينة التي طغت مؤخرا.

ويضم الاتحاد المحلي للجمعيات الفلاحية في محافظة واسط ٢٤٦٨٠ فلاحا وفلاحة يتوزعون بين ٧٢ جمعية فلاحية في عموم المحافظة من بينها ثلاث جمعيات متخصصة بالبساتين والغابات. ووفقا لذلك فأنهم يشكلون نسبة ٦٠ ٪ من سكان محافظة واسط.

و لم يعطنا رئيس الاتحاد المحلي للجمعيات في واسط أية مؤشرات أو إحصاءات عن تلك الهجرة التي سببت تدنيا في الإنتاج الزراعي خلال السنوات الأخيرة مقارنة بعقد التسعينيات التي حققت فيها محافظة واسط نتائج متقدمة مقارنة بالمحافظات الاخرى في مجال إنتاج محاصيل الحبوب والمحاصيل الستراتيجية الاخرى لكنه قال هناك نوع آخر من هذه الهجرة تمثل بعمليات التهجير القسري لعدد غير قليل من الفلاحين من مناطق سكناهم ما جعلهم أيضا يتركون أراضيهم وحقولهم وبساتينهم من دون أن تستغل من قبلهم.

يشار إلى أن عملية استغلال الأراضي الزراعية في العراق كانت أبان منتصف القرن العشرين مثار جدل بسبب تحكم المشايخ بمساحات كبيرة جدا من تلك الأراضي وهو ما يعرف في " الإقطاع ".

ففي منتصف الخمسينيات كان هناك ٤ ملايين فلاح لا يملكون أية قطعة ارض بينما نجد أن ٢٧٢ من ملاكي الأراضي فقط يملكون ٤,٥ مليون دونم وتسببت تلك الحالة بهجرة كبيرة من الريف إلى المدينة.

ويقول الزاملي أن تلك الهجرة كانت الوسيلة الوحيدة للخروج من دائرة البؤس والاستغلال بالنسبة للفلاح العراقي سابقا والتي تسارعت من المحافظات الجنوبية على وجه الخصوص باتجاه المدن وبالذات بغداد.

واستطرد أن صورة تلك الهجرة الريفية بدأت تتكرر اليوم لكن هذه المرة وفق أسباب ومبررات.

وأضاف " ذلك أيضا تكون له انعكاسات كبيرة في المدينة بعد أن تكون انعكاسات تركت أثرها في الريف.

وبين أن تلك الانعكاسات تتعلق مثلا بالسكن وقد تتسبب في تصاعد أسعار العقارات وكذلك الإيجارات وسوى ذلك من الانعكاسات الاخرى التي قد لا يشعر بها البعض لكنها موجودة الآن من دون أن يبينها.

واستدرك لا ننسى أيضا الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية منها.

وشدد على أن تكون هناك إجراءات حكومية عاجلة تتمثل بتقديم الدعم الواضح للفلاح العراقي بغية إيقاف تلك الهجرة والعودة بالإنتاج الزراعي في واسط إلى ما كان عليه.

لكن مسؤولاً زراعياً آخر بالمحافظة قلل من شأن تلك الهجرة من دون أن ينكر وجدوها وما تركته من تأثير واضح في العملية الزراعية معربا عن أمله في صورة أخرى للفلاح العراقي على وفق الخطط والبرامج الجديدة التي أعدتها وزارة الزراعة للنهوض بالقطاع الزراعي مجددا خاصة انه يعد ثاني مصدر لدعم الاقتصاد العراقي بعد النفط.

وقال مهندس زراعي بدائرة الزراعة في محافظة واسط فضل عدم ذكر اسمه " الهجرة الحالية من الريف إلى المدينة هي واقع موجود له مبرراته الكثيرة وفي مقدمتها رغبة الفلاح في تغيير نمط حياته نحو التحضر والمدنية "

وأضاف " المشكلات موجود في الواقع لكن حلولها قريبة.

واستدرك " هي ليست حلولا جذرية وتأتي صفقة واحدة إنما تكون على مراحل على وفق ستراتيجية تنموية تخص القطاع الزراعي "

وأشار إلى أن في أجندة وزارة الزراعة ما يدعو للاطمئنان خصوصا بدعم مشاريع الاستثمار وتقديم القروض للفلاحين ومنحهم السلف فضلا عن نية الوزارة في الانتباه جديا إلى مواضيع كثيرة مثل دعم أسعار الشراء وتجيهيز الفلاح بنوعيات جيدة من أصناف البذور مشيرا الى أنه تم البدء بتنفيذ اربعة مشاريع استثمارية في واسط وذلك ضمن خطة العام الماضي فيما تم خلال هذه السنة ادراج سبعة مشاريع استثمارية أيضا من بينها مشتل مركزي وبرنامج ارشادي للمكافحة وبرنامج يتعلق بالاحصاء الزراعي واخر لتطوير الغابات كذلك برنامج لتطوير البستنة لافتا بأن مثل هذه المشاريع تعد عوامل اساسية لنهوض القطاع الزراعي وبالتالي تجعل الفلاح يتمسك بأرضه ولم تكون هناك هجرة بعد من الريف الى المدينة وربما يحصل العكس.

وقال أن فتح باب الاستثمار في القطاع الزراعي يعد هو الاخر عاملا كبيراً يدعو للتشبث بالارض والحرص على رعايتها من قبل الفلاح خصوصاً أن للاستثمار فوائد اخرى كثيرة في حال تم البدء به في محافظة واسط التي من المحافظات المهيأة لهذا الغرض بحكم عدة عوامل تتعلق بوجود المساحات الكبيرة ووالارضية المتاحة لذلك.

وتابع هناك أيضا التنوع في اعتماد الأساليب العلمية في الزراعة والسعي لإقامة الورش الميدانية ذات الطابع العلمي والعملي المشجع للفلاح.

وقال أيضا فيما يتعلق بموضوع منازعات الأراضي فذلك الموضوع لن يدوم طويلا ولدى دائرة الزراعة الخطط الكفيلة بمعالجته على وفق تعليمات مركزية من الوزارة.

وقال المصدر إن المشاريع المزمع إقامتها هي مشاريع إرشادية تعليمية تشتمل على تطوير إنتاج الفطر باستخدام المخلفات الزراعية ومشروع استلام وتبريد وحفظ الحليب ونشر تقنية الري بالتنقيط على المستوى العائلي إضافة إلى مشروع تنمية بساتين النخيل والزيتون باستخدام الطرق العلمية الحديثة في الزراعة والري.

وأضاف هذه المشاريع تعليمية إرشادية للفلاحين والمزارعين لتعريفهم بالطرق العلمية الحديثة التي تعتمدها الوزارة في العمليات الزراعية وصولا لتحقيق أعلى معدل للإنتاج الزراعي.

وقال ذلك كله قد يعكس الهجرة الموجودة حاليا لتكون من المدينة إلى الريف وبالتالي ليس هناك ما يدعو للقلق على مستقبل القطاع الزراعي في محافظة واسط.

مشيرا أيضا إلى للواقع الحالي في البلاد صلة بالموضوع وبالتالي لابد من أن يتحسن هذا الواقع نحو الأفضل ومعه تزول المسببات المرتبطة به.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٦٠	١٢٧٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد / المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الواحد والثمانين بعد التسعمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاحد الموافق٥/٨/ ٢٠٠٧ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٦
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٤٢
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٢٤٠
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٨٠,١٤٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	١٥,٠٠٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	٨٠,١٤٥,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	١٥,٠٠٠,٠٠٠

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات (١٢٤٣) دينار/ حوالات.
ب- سعر البيع النقدي (١٢٥٣) دينار/ دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (٢٤,٨٥٥,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٥٥,٢٩٠,٠٠٠) دولار.

صندوق النقد: العراق يواجه تحديات اقتصادية كبيرة

بغداد/ وكالات

قال تقرير لصندوق النقد الدولي ان العراق لم يحرز تقدما في اقتصاده برغم اتخاذه الخطوات الضرورية لتقويته بسبب استمرار تدهور الوضع الامني فيه.

وذكر تقرير صندوق النقد الدولي، ان " العراق يواجه جملة من تحديات اقتصادية كبيرة وأن التوسع في الانتاج النفطي يعاني البطء الشديد."

وأشار التقرير ، الذي صدر بعد اكمال المراجعة الخامسة للاجراءات الاحتياطية لمبلغ ٧٢٧ مليون دولار امريكي الذي يحتاجه العراق كاجراء احترازي مالي ، إلى أنه " تبقى قيم التضخم عالية عاكسة لازمات شحة انتاج مشتقات الوقود المرتبطة بالوضع الامني على الرغم من كون مؤشر التضخم العام في حالة هبوط."

واضاف ان "هذا التحول الاقتصادي يرتكز في مفاصله الاساسية على تحسن الوضع الامني."

ورحب صندوق النقد بالخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية لدعم الاقتصاد خاصة ما يتعلق برفع اسعار الوقود التي قال انها مثال على التحرك نحو المسار الصحيح.

وتمكن هذه الخطوة من تحويل الاموال التي خصصت لدعم اسعار الوقود الى مشاريع القطاع العام ذات الجدوى الاكبر.

لكن صندوق النقد ابدى خشيته من غياب عناصر التقدم في تحديث الصناعة النفطية المهمة لاقتصاد العراق.

وقال التقرير انه " ينبغي اتخاذ خطوات لزيادة الاستثمار لاسيما في قطاع النفط."

ويحظى العراق بثالث احتياطي نفطي في العالم والذي يستمد منه جل موارده المالية التي تشكل العماد الاساسي للتمويل اللازم لاعادة اعمار البنى التحتية والخدمات العامة والتي تردت بعد سنوات من العقوبات الدولية والحروب التي مر بها البلد. بيد ان دخول الاستثمار الاجنبي للعراق لتحديث الصناعة النفطية متوقف حاليا بفعل السجال السياسي حول قانون النفط وطريقة المشاركة في الموارد بين مكونات الشعب العراقي.

وبين التقرير ان " اطلاق ثروة العراق النفطية يتطلب تشريع اطار قانوني لقطاع الهيدروكربونات وبرؤية تقدر ضخامة الاستثمارالمالي المطلوب لزيادة منتجات النفط الخام."

وقال ان الصندوق "وافق على تمديد الاجراءات الاحتياطية الى ثلاثة اشهر وذلك لغاية الثامن والعشرين من شهر كانون الاول"

وطلب صندوق النقد من البنك المركزي العراقي ان "يستمر في سياسته التحكم المالي الشديدة وسياسة معدلات التبادل المالي لكبح جماح التضخم وفك الارتباط الكبير بالدولار."

وارتفع معدل التضخم العراقي قرابة ٦ بالمئة مؤخرا بعد زيادة اسعارمشتقات الوقود في السوق السوداء.وكان قد رفع البنك المركزي من معدل الفائدة وزاد من قيمة الدينار العراقي ازاء الدولار في خطوة يفسرها الخبراء الاقتصاديون انه من اجل خفض التضخم وتعزيز الثقة بالعملة المحلية.

صناعيو بابل يطالبون بتفعيل قرار القروض

بابل / اقبال محمد

قال المهندس عامر محمود جابك رئيس اتحاد الصناعيين في بابل ان الاتحاد يطالب بضرورة تسريع تنفيذ قرار وزارة المالية الخاص بمنح الصناعيين في المحافظة قرضا مقداره ٥٠ مليون دولار.

واضاف ان الاتحاد قام بتشكيل لجنة خاصة لوضع الالية التي سيتم بموجبها توزيع القرض وتحديد مقداره وطريقة صرفه وكيفية استرجاعه والمراحل التي يتم فيها التسليم وتحديد الجهة الضامنة للقروض والية تحديد احقية المشاريع التي تستحق القروض مبينا بان تلك الضوابط التي لاقت ترحيبا من قبل محافظ بابل لم تنفذ بسبب عدم تفعيل القرار على الرغم من مرور ما يقارب الشهرين على ابلاغنا به.

وشدد على ان قطاع الصناعة في المحافظة بحاجة ماسة لتلك القروض لتحسين اوضاع الصناعيين والنهوض بالعملية الاقتصادية في المدينة التي تشهد تراجعا ملحوظا في مجال الصناعة المحلية بعد توقف معظم المشاريع الصناعية فيها نتيجة عدم توفر الدعم المالي داعيا الى انصاف الصناعيين في المحافظة بمسألة التمويل وتقديم الدعم المادي لهم.

من جانب اخر اشار جابك الى وجود عقبات عديدة تواجه الصناعيين في المحافظة تحول دون البدء بتأسيس مشاريع صناعية فيها ومنها منح وزارة الصناعة ستة مشاريع لصناعة الطابوق في المحافظة مشيرا الى وجود مخاطبات بين محافظ بابل ومديري الدوائر المعنية من اجل تذليل الصعاب امام الصناعيين وتخفيف اجور الاراضي لتمكينهم من البدء بمشاريعهم وتحويل المحافظة الى منطقة جاذبة للاستثمار وليست طاردة له .

تشكيل هيئة استثمارية في العمارة

العمارة / محمد الحمراني

كشف مصدر في لجنة الأستثمار في مجلس محافظة ميسان عن البدء باعداد آلية لتشكيل هيئة للاستثمار في المحافظة. واكد المصدر: انه تم استقطاب المتخصصين والفنيين في قطاع الأستثمار وطالبوا بتشكيل هيئة استثمارية واعتمادا على الفقرة (٥) من قانون الأستثمار العراقي تقرر تشكيل هذه الهيئة.

وأشارالمصدر الى ان الهدف من تشكيل هيئة للاستثمار في ميسان هو لمنح أجازات للاستثمار وخلق فرص عمل في المحافظة من شانها النهوض بالواقع العمراني في المحافظة.

الكنيسة القبرصية تريد الاستثمار في الطاقة الشمسية

نيقوسيا (ا ف ب)

- اعلنت الكنيسة القبرصية السبت استعدادها لترؤس حملة بيئية عبر استثمار مئة مليون ليرة قبرصية (اكثر من ٤٣٢ مليون دولار) في انتاج الطاقة الشمسية في هذه الجزيرة المتوسطية.وقال رئيس اساقفة قبرص خريسوستوموس الثاني للاذاعة الرسمية ان الكنيسة الارثوذكسية في قبرص امرت باعداد دراسة حول افضل وسيلة لاستخدام الطاقة الشمسية، وهي مورد طبيعي غزير في الجزيرة الواقعة في الطرف الشرقي للمتوسط.واوضح ان "الكنيسة تريد استثمار مئة مليون جنيه قبرصي في انتاج الطاقة الشمسية عبر اقامة مصنع في الجزيرة لالواح" تحول الضوء كهرباء.

واضاف ان المصنع الذي سيلتزم معايير الاتحاد الاوروبي الذي تنتمي اليه قبرص، سيتم بناؤه على اراض تملكها الكنيسة. وتم ابلاغ الرئيس القبرصي تاسوس بابادوبولوس بالمشروع الذي لم يحدد بعد موعد البدء به.وستستخدم ارباح هذا المشروع في تمويل صندوق خاص للكنيسة لمصلحة رجال الدين والانشطة الاجتماعية.

وتسببت موجة حر هذا الصيف بانقطاع الكهرباء في قبرص، ما دفع حزب الخضر الى انتقاد الحكومة لعدم استثمارها في طاقات متجددة مثل الطاقة الشمسية.

وتملك الكنيسة القبرصية عقارات مترامية واستثمرت في العديد من القطاعات الاقتصادية مثل المصارف والبناء والفنادق.

الصين تضع لائحة سوداء بشركات انتهكت القوانين

بكين(ا ف ب)

/ اعلنت وزارة التجارة الصينية انها وضعت لائحة سوداء بشركات انتهكت القوانين حول نوعية المنتجات المصدرة.

وقال نائب وزير التجارة غاو هوشينغ على الموقع الالكتروني للوزارة "وضعنا نظام لائحة سوداء للشركات المصدرة وقد فرضنا عقوبات على الشركات التي تنتهك القوانين" موضحا ان "٩٢٤ شركة تعرضت للعقاب".

وتحاول الصين الحد من الانعكاسات السلبية للسلسلة من الفضائح شملت منتجات صينية مصدرة سيئة النوعية او خطرة.

واعلنت الشركة الاميركية "فيشر برايس" الاربعاء انها سحبت من الاسواق ٧٦٩ الف لعبة خشبية من ان يكون الحزام في هذه اللعب يحوي مستوى عال من الرصاص